

Distr.: General
12 September 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

يشرفني أن أحيل إليكم طيه وثيقة للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، تعرض فيها اللجنة موقفها بشأن التوصيات الواردة في التقرير الرابع والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) (S/2019/570)، الذي قُدم إلى اللجنة وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وورقة الموقف وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني

رئيس

لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



توصيات فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الواردة في تقريره الرابع والعشرين

١ - في ٢٧ حزيران/يونيه، قُدم إلى اللجنة التقرير الرابع والعشرون (S/2019/570) لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملاً بالفقرة (أ) من المرفق الأول لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧). وعُتم أيضاً على اللجنة، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، جدول بالتوصيات التي قُدمت استناداً إلى التقرير، وتداولت اللجنة بشأن هذه التوصيات في مشاورات غير رسمية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩. وتودّ اللجنة أن تعرب عن امتنانها لفريق الرصد لما قام به من عمل مثالي في سياق الوفاء بولايته.

٢ - ودأبت اللجنة على الردّ على كل تقرير من التقارير التي يقدمها لها فريق الرصد، وعلى إطلاع مجلس الأمن والجمهور على موقفها بشأن التوصيات الواردة في تلك التقارير، وذلك منذ إرسائها هذه الممارسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

موقف اللجنة بشأن التوصيات الواردة في التقرير الرابع والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزيئات

موقف اللجنة

التوصية

تقييم أثر قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧)

- ١ يوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتشجيع الدول التي لم تنشئ بعد وحدات شرطة متخصصة مكرسة لحماية التراث الثقافي والتحقيق في قضايا الاتجار بالمتلكات الثقافية، على أن تفعل ذلك، بمساعدة الإنتربول والدول الأعضاء الأخرى، حسب الاقتضاء. وفي هذا السياق، تُشجّع الدول الأعضاء أيضاً على إنشاء قاعدة بيانات وطنية للأعمال الفنية المسروقة تكون مرتبطة مباشرة بقاعدة بيانات الإنتربول المناظرة، وقابلة للتشغيل البيئي مع قاعدة بيانات الإنتربول. وبالإضافة إلى ذلك، سيوجه الرئيس، بالنيابة عن اللجنة، رسائل إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على أن تتطوع بتمويل ودعم حلقات العمل التدريبية التي يعقدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية في المناطق الرئيسية من العالم.
- ٢ يوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتشجيعها على زيادة الوعي في صفوف السلطات القضائية ووكالات إنفاذ القانون المعنية فيما يخص الدورة التدريبية التي تنظمها اليونسكو بشأن الاتجار غير المشروع بالمتلكات الثقافية، والمتاحة على الموقع الشبكي لليونسكو.
- ٣ يوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء للتذكير بالطلب المنصوص عليه في الفقرة ١١ من القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) للإعلان عن إجراءات تجميد الأصول التي تتخذها عملاً بأحكام القرارات ذات الصلة، وتقديم هذه المعلومات إلى فريق الرصد، بما يشمل قيام الفريق بإخضاعها لمزيد من النظر.
- ٤ يوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء بشأن المخاطر التي يَحتمل أن تنجم عن الهجمات الإرهابية الكيميائية، وأن تشجع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بتطوير قدرات على التصدي لهذه الهجمات، على أن تقوم بذلك، من خلال تحسين قدراتها المتعلقة بإدارة مسرح الحوادث الكيميائية والتحقيق فيها والتخفيف من آثارها، بسبل منها تبادل الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي، والمشاركة في الدورات التدريبية التي يقيمها كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والإنتربول، والتي تُهدف إلى سد تلك الثغرات.
- ٥ يوصي فريق الرصد بأن توجه اللجنة رسائل إلى الدول الأعضاء لتسليط الضوء على التهديدات الإرهابية المرتبطة بأسواق وبائعي الشبكة المظلمة، ولتشجيع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإنشاء وحدات متخصصة لإنفاذ القانون من أجل اكتشاف جرائم الشبكة المظلمة والتحقيق فيها، على القيام بذلك، وعلى إنشاء جهات اتصال وطنية يمكن من خلالها تبادل البيانات وتجميعها فيما بين الدول الأعضاء.